



الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية



COP28
UAE

تقرير التمويل المناخي

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ (COP28)

صادر عن وزارة المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة



عندما التزمنا باستضافة COP28، التزمنا بجمع العالم لتقديم حلول عملية لتحدي التغير المناخي.. حققنا نتائج مهمة لكن الطريق لا يزال ممتداً والتحدي لا يزال كبيراً، وستواصل دولة الإمارات مع مختلف الأطراف متابعة مخرجات المؤتمر والبناء عليها، وستكون إلى جانب دول العالم في هذه الرحلة من أجل مستقبل البشرية.

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
رئيس الدولة "حفظه الله"



نرحب بإعلان "اتفاق الإمارات" الختامي لمؤتمر COP28 ونثمن التعاون الدولي والتوافق العالمي لإنجاح المؤتمر الذي استطاع الخروج بمجموعة من الإعلانات والتعهدات العالمية التي تتم لأول مرة.. واستطاع جمع 85 مليار دولار لتدشين حقبة جديدة من العمل المناخي العالمي.

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله"



نثمن ثقة العالم المتجددة في الإمارات، ونشكر فريق العمل الذي قدّم أفضل نسخة لمؤتمر الأطراف COP28 واستطاع تحقيق قفزات واسعة في تنسيق الجهود العالمية للحفاظ على كوكبنا من مخاطر التغير المناخي والتي توّجت باتفاق الإمارات التاريخي الذي يعدّ نقلةً نوعيةً في مسار العمل المناخي العالمي.

سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم
نائب حاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير المالية

المحتويات

05	معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية نموذج الإمارات في تطوير آليات التمويل المناخي ضمانة لمستقبل مستدام
06	صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان يُعلن إنشاء صندوق بقيمة 30 مليار دولار للحلول المناخية
07	اعتماد 10 مبادرات وقرارات لتحقيق المستهدفات الوطنية البيئية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد يترأس اجتماعاً لمجلس الوزراء في إكسبو دبي
08	الاستراتيجيات والمبادرات الوطنية في مجال الاستدامة والتغير المناخي
09	دولة الإمارات تخصص دعماً تمويلياً لتعزيز المرونة المناخية بقيمة 200 مليون دولار لصالح الصندوق الاستثماري للصلابة والاستدامة
10	مؤتمر الأطراف COP28 يحشد كافة الجهود لتعزيز موارد وآليات تمويل العمل المناخي
11	بنوك التنمية متعدّدة الأطراف تتعهد بتقديم تمويل مناخي جديد قيمته أكثر من 180 مليار دولار
12	حصيلة التمويل والتعهدات المالية للعمل المناخي من حكومات ومستثمرين ومؤسسات خيرية
13	بنوك الإمارات الوطنية تتعهد بتقديم تمويلات مستدامة بقيمة تريليون درهم
14	وزارة المالية عقدت اجتماع الطاولة المستديرة لوزراء المالية بعنوان "توسيع نطاق تمويل العمل المناخي"
15	سعادة يونس حاجي الخوري، وكيل وزارة المالية دولة الإمارات توسع آفاق العمل المالي المناخي العالمي
16	مؤتمر الأطراف COP28 يبدئن مرحلة جديدة من العمل المناخي عبر التعهدات وإطلاق المسرعات
17	ثلاثة مسارات عمل رئيسية لعام 2023 حددتها مجموعة عمل التمويل المستدام في الإمارات
18	محمد الحسيني عقد لقاءات مع وزراء المالية وكبار الماليين في مؤتمر الأطراف COP28 لتعزيز أوجه التعاون
19	في إطار التزم دولة الإمارات بمكافحة التغير المناخي محمد الحسيني يفعل الشراكات والعلاقات الاستراتيجية
20	إشادات من وزراء المالية والمسؤولين الدوليين في المجال المالي بجهود دولة الإمارات لاستضافة مؤتمر الأطراف COP28
21	نقطة تحول استثنائية في مسيرة العمل المناخي الدولي إقرار "اتفاق الإمارات" التاريخي للعمل المناخي
22	مبادئ الإطار العالمي للتمويل المناخي مستهدفات تحققت في مؤتمر الأطراف COP28 تيسر التمويل وإتاحة الوصول إليه وضمن توافره

وعلى المستوى العالمي، يؤكد إعلان صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة "حفظه الله"، خلال افتتاح القمة العالمية للعمل المناخي عن إنشاء صندوق بقيمة 30 مليار دولار للتحول المناخي على مستوى العالم، التزام دولة الإمارات الصادق في تغيير المشهد العالمي بمبادرات نوعية تنعكس على البشرية. وأعلنت دولة الإمارات مساهمتها بمبلغ 100 مليون دولار في صندوق عالمي للمناخ، وتخصيصها 200 مليون دولار لتمويل "الصندوق الاستثماري للصلاية والاستدامة" (RST) التابع لصندوق النقد الدولي وإعلان الإمارات لتطوير آليات التمويل وتسريع العمل المناخي العالمي. وهي خطوة سبّاقة تعكس حرصها على دعم تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، من أجل مستقبل أفضل ومستدام للبشرية، ومستهدفات "الصندوق الاستثماري للصلاية والاستدامة" بمواجهة تحديات تغير المناخ.

وتوفر دولة الإمارات تمويلات بقيمة أكثر من 60 مليار درهم (16.8 مليار دولار) في مشاريع الطاقة المتجددة حول العالم، وخاصة في الدول النامية والمجتمعات الهشة مناخياً في أفريقيا وآسيا، والمناطق الأكثر تأثراً بتداعيات التغير المناخي، لاسيما في دول الكاريبي والدول الجزرية الصغيرة.

وفي شهر سبتمبر من العام 2023 أيضاً، أعلنت دولة الإمارات عن مبادرة جديدة لتمويل مشاريع الطاقة النظيفة في أفريقيا بقيمة أكثر من 16 مليار درهم (4.5 مليار دولار) بهدف مساعدة القارة الأفريقية على توفير الكهرباء النظيفة في متناول 100 مليون إنسان بحلول عام 2035، وذلك استجابة لواقع أن أفريقيا لا تحصل سوى على 2% من الاستثمارات العالمية في الطاقة المتجددة. هذا النموذج الإماراتي في تمويل مشاريع الاستدامة هو نموذج متقدم يركز على تحقيق النتائج، ويشكل مثالا يحتذى به في إحداث تحوّل محوري ومؤثر في تمويل المشاريع المرنة مناخياً التي تضمن مستقبلاً مستداماً للأجيال القادمة والمجتمعات.

لقد أكدت رئاسة مؤتمر الأطراف COP28 في دولة الإمارات أن هذا الوقت هو الوقت الأمثل للعمل المناخي العالمي المشترك بتوفير حلول عملية تتعاون فيها كل القطاعات، لأن الوصول لنتائج ملموسة يتطلب مساهمات إيجابية فعلية من الدول، والحكومات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات، والشركات، وقطاعات الأعمال، والمجتمعات، والأفراد، ولكل دوره المحوري في تحقيق الهدف النهائي الرامي لاستدامة الكوكب. وتضم دولة الإمارات اليوم مبادرات رائدة للتمويل المناخي وتطلق منصات واعدة لتداول أرصدة الكربون بما يعزز فرص تمويل الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري ودعم مسار اقتصادات مستقبلية مرنة مناخياً منخفضة الكربون.

وعلى مستوى الشراكات التي يشجع مؤتمر الأطراف COP28 على تعزيزها وتوسيعها أفقياً وعمودياً، تواصل دولة الإمارات عقد شراكات استراتيجية تدعم تحوّل الطاقة واستدامتها للمستقبل كما في الشراكة الاستراتيجية بين الإمارات والولايات المتحدة لاستثمار 100 مليار دولار لإنتاج 100 جيجاواط من الطاقة النظيفة بحلول 2035. وبدورها تحرص وزارة المالية بدولة الإمارات على التعاون مع كافة الأطراف المعنية لتحديد فجوات التمويل المناخي، وتعزيز سياسات تخفيف آثار تغير المناخ على تدفقات رأس المال، وتقييم مخاطر الاقتصاد الكلي التي قد تتسبب بها التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتغير المناخ.

كما تدعم الوزارة جهود تطوير قطاع التمويل المستدام، والتحديث المستمر للسياسات المالية لمواكبة توجهات التمويل المناخي وتحويل التحديات المرتبطة بتغير المناخ إلى فرص، من خلال تضافر الجهود وتبادل الأفكار والخبرات وتطبيق أنجح الممارسات. فالتمويل المناخي الداعم للعمل المناخي مسار مهم لتعزيز فرص الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري، لذلك سيتواصل التعاون مع المنظمات المالية الدولية بالاستفادة من فعاليات عالمية بمستوى مؤتمر الأطراف COP28 لتحفيز التمويل المناخي المؤثر.

هذا مسار واضح، ترسمه المبادرات والبرامج والمشاريع التي تفوقها دولة الإمارات لتسريع مسارات العمل المناخي وتوفير تمويلات مؤثرة خاصة في المجتمعات الأشد عرضة لعواقب تغير المناخ، لتواصل بتوجيهات القيادة الرشيدة دورها الريادي كعمدٍ عالمي للعمل المناخي الذي يحقق النتائج ويحدث farkاً ملموساً في حياة الأفراد والمجتمعات والكوكب.



مقال رأي

معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية نموذج الإمارات في تطوير آليات التمويل المناخي ضمانة لمستقبل مستدام

جمعت فعاليات مؤتمر الأطراف COP28 الذي استضافته دولة الإمارات في مدينة إكسبو دبي، 198 طرفاً لمناقشة أبرز التحديات الملحة في مجال المناخ، وفي مقدمتها التمويل المناخي. وارتكزت خطة عمل هذا المؤتمر العالمي على 4 مجالات رئيسية هي تطوير آليات التمويل المناخي، وتسريع تحقيق انتقال منظم ومسؤول وعادل في قطاع الطاقة، والحفاظ على البشر وتحسين الحياة وسبل العيش، وشمول الجميع في العمل المناخي المثمر والمؤثر.

وإن تخصيص يوم التمويل خلال المؤتمر وبما يزامن مع "اليوم العالمي للمصارف" الذي أقرته منظمة الأمم المتحدة في الرابع من ديسمبر من كل عام، جعل للرسالة التي رفعتها رئاسة مؤتمر COP28 معنى أعمق، بأنه حان الوقت لكي نتحد ونعمل وننجح لتحقيق نتائج ملموسة وفعالة في مواجهة تغير المناخ. فالمشاريع المرنة مناخياً، وخاصة في المجتمعات التي أخذت على عاتقها تعهدات الحياد المناخي والحد من انبعاثات الكربون، تحتاج إلى تمويلات فعالة ومستدامة تواكب تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة لعام 2030، وتسرع الوصول العالمي للحياد الكربوني المستهدف بحلول منتصف القرن الحالي. وقد أرست دولة الإمارات نموذجاً عالمياً ريادياً في مجال التمويل المناخي على المستويين المحلي والدولي. حيث خصصت الدولة 600 مليار درهم كاستثمارات في الطاقة النظيفة على المستوى المحلي حتى عام 2050، خاصة بعد التحديات التي تم الإعلان عنها في الاستراتيجية الوطنية للطاقة النظيفة لعام 2050، وبعد التعهد بمضاعفة القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة 3 مرات بحلول عام 2030.

” دولة الإمارات تؤكد
التزامها بخفض الانبعاثات
بنسبة 40%
بحلول عام 2030



تنفيذ اتفاق باريس، معاهدة المناخ التاريخية المبرمة في عام 2015، وتم رسم مسارات عمل جديدة للحد من الانبعاثات وحماية الأرواح وتعزيز سبل العيش بعد ارتفاع درجات الحرارة العالمية إلى مستويات قياسية، وتزايد الظواهر الجوية المتطرفة التي تتسبب في آثار خطيرة على الطبيعة والناس في جميع أنحاء العالم. وتضمنت أجندته موضوعات رئيسية شملت خفض انبعاثات الغازات الدفيئة، والتأقلم مع الظواهر المناخية المتطرفة، وتداول انبعاثات الكربون، والاستدامة.

الصندوق يهدف لسد فجوة التمويل المناخي
من خلال تحفيز جمع واستثمار
250 مليار دولار
بحلول عام 2030



صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان يُعلن إنشاء صندوق بقيمة 30 مليار دولار للحلول المناخية

افتتح صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة أعمال القمة العالمية للعمل المناخي ضمن مؤتمر الأطراف COP28، حيث أعلن إنشاء صندوق بقيمة 30 مليار دولار للحلول المناخية على مستوى العالم الذي صمم لسد فجوة التمويل المناخي وتيسير الحصول عليه بتكلفة مناسبة.

وقال: "إن دولة الإمارات لديها سجل حافل في العمل المناخي. لقد قمنا على مدى العقود الماضية ببناء قدراتنا في الطاقة المتجددة والنظيفة، ووضعنا مساراً وطنياً للوصول إلى الحياد المناخي بحلول عام 2050، ولنلزم بخفض الانبعاثات بنسبة 40% بحلول عام 2030، واستثمرنا 100 مليار دولار في تمويل العمل المناخي، مع التركيز على الطاقة المتجددة والنظيفة".

وأضاف سموه: "كما نلتزم باستثمار حوالي 130 مليار دولار إضافية في السنوات السبع المقبلة. وعندما التزمنا باستضافة COP28، التزمنا بجمع العالم لكي نتحدّ، ونعمل.. وننجز. ونعمل على تسريع انتقال العالم إلى النمو الاقتصادي المستدام، ولطالما كان نقص التمويل من أكبر العوائق أمام تقدم العمل المناخي العالمي.

لذلك يسرّني الإعلان عن إنشاء صندوق بقيمة 30 مليار دولار للحلول المناخية على مستوى العالم، والذي تم تصميمه لسد فجوة التمويل المناخي وتيسير الحصول عليه بتكلفة مناسبة. كذلك يهدف الصندوق إلى تحفيز جمع واستثمار 250 مليار دولار بحلول عام 2030".
وشكل مؤتمر الأطراف COP28 فرصة محورية لتصحيح المسار، وتسريع العمل لمعالجة أزمة المناخ. حيث تم تقييم التقدم المحرز في



اعتماد 10 مبادرات وقرارات لتحقيق المستهدفات الوطنية البيئية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد يترأس اجتماعاً لمجلس الوزراء في إكسبو دبي

70 دولة، وتعهدت باستثمار 50 مليار دولار أخرى بالقطاع على مدى العقد المقبل.. دولة الإمارات تواصل العمل بكل جدية ونشاط في مجال الاستدامة والتغير المناخي وجهودنا في هذا القطاع موازية لجهود التنمية الاقتصادية وهي مقوم أساسي وثابت في مسيرتنا التنموية الشاملة والمستمرة بإذن الله".

محمد بن راشد: الاستدامة مقوم أساسي في مسيرتنا التنموية

وقال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم: "اعتمدنا في مجلس الوزراء 10 مبادرات وقرارات جديدة لتحقيق مستهدفاتنا الوطنية البيئية الجديدة، حيث اعتمدنا الإطار العام لاستراتيجية التنوع البيولوجي 2031 والتي تعمل على رصد وحماية النظم الطبيعية واستدامتها ورفع كفاءة كوادرننا الوطنية في هذا المجال، واعتمدنا مبادرة عالمية لإزالة الكربون من قطاع النفايات، وإطلاق سجل وطني لأرصدة الكربون بما يمكن المؤسسات الحكومية والخاصة من تقييم وتوثيق مساهماتهم في التقليل من انبعاثات الكربون بشهادات حكومية موثقة، واعتمدنا تقرير البلاغ الوطني الخامس للدولة لتقديمه لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية الذي يوثق نجاح الجهود الوطنية في تخفيض انبعاثات الكربون في مختلف القطاعات، واعتمدنا أيضاً الإصدار الأول من تقرير استراتيجية التنمية طويلة الأجل منخفضة الكربون للدولة، كما اعتمدنا إنشاء شركة الإمارات لمحطات شحن المركبات الكهربائية، وإطلاق سياسة لوقود الطيران المستدام والإنشاءات الذكية في الدولة".

تزامناً مع انعقاد مؤتمر الأطراف COP28، عقد مجلس الوزراء في مدينة إكسبو دبي اجتماعاً ترأسه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله" وحضره سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس الدولة نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس ديوان الرئاسة، وسمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير المالية، والفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية.

وقال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم: "ترأست في "مدينة إكسبو دبي" اجتماعاً لمجلس الوزراء تزامناً مع انعقاد مؤتمر COP28، استعرضنا في بدايته حصيلة الجهود الوطنية للدولة في المجال البيئي التي شملت أكثر من 120 قراراً في الاستدامة والتغير المناخي وتنمية مواردنا الطبيعية أصدرها المجلس خلال الأعوام الخمسة الماضية، وفي العام 2023 وحده، أطلقنا أكثر من 60 قراراً جديداً شكلت منظومة متكاملة من السياسات والتشريعات والاستراتيجيات والمبادرات لتعزيز جهود الدولة وملفها في مشاركة العالم التصدي لآثار التغير المناخي".

وأضاف سموه: "الاستراتيجيات والسياسات الوطنية في مجال البيئة والتغير المناخي آتت ثمارها حيث جاءت الدولة في المركز الثاني عالمياً في تحول الطاقة، ضمن مؤشر المستقبل الأخضر العالمي 2023 "GFI"، والسادس عالمياً في معدل استهلاك الطاقة الشمسية للفرد، واستثمرت أكثر من 50 مليار دولار في مشروعات الطاقة النظيفة في

وتسعى دولة الإمارات إلى تعزيز النتائج الإيجابية في مجال البيئة من خلال مستهدفاتها الوطنية الطموحة الرامية إلى خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 19% بحلول العام 2030، وبنسبة 62% بحلول العام 2040، وصولاً إلى صافي الانبعاثات الصفرية بحلول العام 2050. كما تستهدف الدولة مضاعفة مساهمة الطاقة المتجددة بـ 3 أضعاف، ومن المخطط ضخ استثمارات وطنية تتراوح بين 150 و200 مليار درهم في قطاع الطاقة المتجددة خلال السنوات السبع المقبلة.



الاستراتيجيات والمبادرات الوطنية في مجال الاستدامة والتغير المناخي

ركزت دولة الإمارات في العقد الماضي جهودها على دعم قضايا الاستدامة والمناخ، وخلال الاجتماع الذي عقد في مدينة إكسبو دبي بالتزامن مع انعقاد مؤتمر الأطراف COP28، تم عرض حصيلة الجهود الوطنية في مجال الاستدامة والتغير المناخي، حيث أصدر مجلس الوزراء أكثر من 120 قراراً خلال السنوات الخمس الماضية في مجال الاستدامة والتغير المناخي، كما اعتمد استراتيجيات الطاقة نحو الحياد المناخي، والاستراتيجية الوطنية للطاقة، والاستراتيجية الوطنية للهيدروجين، والسياسة الوطنية للمركبات الكهربائية، وتطبيق خطة التعويض عن الكربون وخفضه في مجال الطيران الدولي، وأصدر مجلس الوزراء أيضاً الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التصحر "2022-2030"، واللائحة الوطنية الاختيارية لشروط ومواصفات الأبنية الخضراء، والإطار الوطني للأمن البيولوجي لدولة الإمارات العربية المتحدة "2023 - 2032"، واللائحة الفنية لضبط قياسات جودة الهواء.

الاستراتيجية الوطنية للحياد المناخي 2050

اطلع مجلس الوزراء على مستجدات الاستراتيجية الوطنية للحياد المناخي 2050 وعلى المسار الوطني للحياد المناخي في الدولة "المسار المتنوع المتوازن" الذي كان قد أعلن عنه في مؤتمر الأطراف COP27 في شرم الشيخ، وذلك ضمن المبادرة الاستراتيجية للدولة لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050، بما يتوافق مع التزامات الدولة بموجب اتفاقية باريس للمناخ، وخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 19% بحلول عام 2030 مقارنة بعام 2019، حيث تركز الجهود الوطنية خلال المرحلة القادمة على الالتزام بتحقيق المستهدفات المحددة باستراتيجية الحياد المناخي في الدولة على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الإمارات المحلية، وتعزيز إطار حوكمة الحياد المناخي في الدولة بهدف مراقبة التقدم المحرز ورفع التقارير بشأن سير العمل من أجل تحقيق المستهدفات وقيادة عمليات التقييم والمتابعة الوطنية المنتظمة.

الإطار العام لاستراتيجية التنوع البيولوجي 2031

اعتمد مجلس الوزراء الإطار العام لاستراتيجية التنوع البيولوجي 2031 الذي يشمل ضمن توجهاته رصد وحماية والمحافظة على النظم الطبيعية والأنواع المحلية وتنميتها، والمحافظة على الموارد الوراثية المحلية واستدامتها، وتعزيز تكامل البحوث العلمية والابتكارات في مجال صون وحماية التنوع البيولوجي، بالإضافة إلى تعزيز الوعي والتنظيف وبناء القدرات والكفاءات الوطنية في مجال صون وحماية التنوع البيولوجي. ومن أبرز مستهدفات الإطار العام لاستراتيجية التنوع البيولوجي 2031 إعادة تأهيل 80% من المناطق البرية والبحرية المتدهورة وذات الأهمية البيولوجية في استعادة الخدمات البيئية الهامة، والمحافظة على ما لا يقل عن 21% من النظم الإيكولوجية البرية والبحرية وخدماتها من خلال اعتماد تدابير الحفظ الفعالة، وتحسين حالة الأنواع المحلية المعروفة المهددة بالانقراض بنسبة 10% مقارنة بالوضع الحالي.

إطلاق المبادرة العالمية لإزالة الكربون من قطاع النفايات

ضمن جهود الدولة لتعزيز المشاركة الدولية تجاه المسؤوليات البيئية، اعتمد مجلس الوزراء قراراً بالموافقة على إطلاق المبادرة العالمية لإزالة الكربون من قطاع النفايات "صفر نفايات"، والهادفة إلى تسريع إزالة الكربون وتقليل الانبعاثات الناتجة عن أنشطة إدارة النفايات بكافة أنواعها ومراحلها. وتعد هذه المبادرة الأولى من نوعها في مؤتمرات الأطراف بشأن تغير المناخ، حيث لم يتم التركيز في دوراتها السابقة على التحديات التي تواجه قطاع إدارة النفايات على الرغم من تأثيرها المباشر على الانبعاثات الكربونية والتغير المناخي، وهي مبادرة اختيارية يمكن للمؤسسات والجهات الراغبة بالمشاركة الانضمام إليها طوعاً.

السجل الوطني لأرصدة الكربون

اطلع مجلس الوزراء على الإصدار الأول من تقرير استراتيجية التنمية طويلة الأجل منخفضة الكربون للدولة، والذي يتضمن أهم التدابير والأدوات المناطة بإزالة الكربون لتحقيق الحياد المناخي، ووافق على تسليم التقرير إلى الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ووافق مجلس الوزراء على اعتماد نظام السجل الوطني لأرصدة الكربون الذي يعتبر نظاماً متكاملاً لتقييم وتوثيق أثر تطبيق مبادرات خفض انبعاثات الغازات الدفيئة ضمن المؤسسات الحكومية والخاصة في مختلف القطاعات، من خلال إصدار شهادات موثوقة مسجلة في القائمة الوطنية معترف بها ضمن نظم الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، وذلك لتفعيل مساهمة الشركات والمؤسسات في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للحياد المناخي 2050.

تقرير البلاغ الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة

اعتمد مجلس الوزراء تقرير البلاغ الوطني الخامس لدولة الإمارات العربية المتحدة والموافقة على تقديمه رسمياً لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ونشره حسب المتطلبات والإجراءات المتبعة. ويقدم التقرير جرداً لانبعاثات الغازات الدفيئة في الإمارات عبر مختلف القطاعات، ويوثق نجاح الجهود الوطنية في تحقيق انخفاض الانبعاثات الإجمالية بنسبة 10% خلال الثلاث سنوات من 2019 إلى 2021، وانخفاض كثافة الانبعاثات على أساس الفرد بنسبة 11% لنفس الفترة.

إنشاء شركة الإمارات لمحطات شحن المركبات الكهربائية

اطلع مجلس الوزراء على نتائج دراسة بشأن التكلفة الفعلية لشحن المركبات الكهربائية في الدولة بهدف تشجيع الاستثمار في البنية التحتية لشحن المركبات الكهربائية، وتعزيز اعتماد التنقل الكهربائي، بما يدعم تحقيق هدف الدولة في تقليل الانبعاثات الكربونية، كما اعتمد المجلس قراراً بإنشاء شركة الإمارات لمحطات شحن المركبات الكهربائية بهدف تطوير بنية تحتية شاملة وفعالة لشحن المركبات الكهربائية، والإشراف على العمليات اليومية لمحطات الشحن، ووضع استراتيجية تسعير لخدمات الشحن.

السياسة الاسترشادية لوقود الطيران المستدام في الدولة

اعتمد المجلس السياسة الاسترشادية لوقود الطيران المستدام التي تتضمن توصيات استرشادية للجهات الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص، حيث تستهدف السياسة جعل 6% على الأقل من إجمالي الوقود المستخدم في عمليات شركات الطيران الإماراتية في مطارات دولة الإمارات بحلول سنة 2031 ووقود طيران مستداماً منتجاً محلياً في الدولة، إضافة إلى ذلك، تستهدف السياسة إنتاج 700 مليون لتر من وقود الطيران المستدام سنوياً بحلول عام 2030، وتسريع نشر التكنولوجيا والابتكار لوقود الطيران المستدام، إلى جانب تطوير البنية التنظيمية الوطنية لوقود الطيران المستدام، وبناء القدرات الوطنية وقيادة التعاون الدولي في هذا المجال.

دولة الإمارات تخصص دعماً تمويلياً لتعزيز المرونة المناخية بقيمة 200 مليون دولار لصالح الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة

أعلنت دولة الإمارات، خلال القمة العالمية للعمل المناخي، عن تقديم 735 مليون درهم (200 مليون دولار أمريكي) لتعزيز المرونة المناخية لدى الدول الأكثر عُرضة لتداعيات تغير المناخ والدول منخفضة الدخل.

ويأتي الإعلان في صورة حقوق سحب خاصة تم التعهد بها لـ "الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة" التابع لـ "صندوق النقد الدولي"، وهو صندوق انتمائي يُوفّر تمويلًا بتكلفة معقولة وبشروط ميسرة وعلى فترات استحقاق طويلة الأجل، بهدف تعزيز المرونة المناخية ودعم استعدادات مواجهة التوتُّبنة، خاصةً لدى الاقتصادات ذات الدخل المتوسط والمنخفض، والدول الأكثر عُرضة لتداعيات تغير المناخ. وتعد حقوق السحب الخاصة أصول مستقرة لاحتياطي نقدي، وتكون مرتبطة بسلة من خمس عملات، هي: الدولار الأمريكي، واليورو، والينمينبي الصيني، والين الياباني، والجنه الإسترليني. ويستطيع أعضاء صندوق النقد الدولي استبدالها بعملة قابلة للاستخدام في دولة ما عند الحاجة.

قيادة الإمارات سبّاقية إلى دعم الدول والمجتمعات الأكثر تضرراً من تداعيات تغير المناخ وتعزيز التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة للجميع

وأكد معالي الدكتور سلطان أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة رئيس مؤتمر الأطراف COP28، أن قيادة دولة الإمارات سبّاقية إلى دعم الدول والمجتمعات الأكثر تضرراً من تداعيات تغير المناخ، وتعزيز التعاون الدولي لضمان إنجاز تقدم ملموس في العمل المناخي العالمي بشكل متزامن مع تحقيق التنمية المستدامة للجميع.

ورحب معالي الدكتور سلطان إعلان دولة الإمارات تعهدها تجاه "الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة" للمساهمة في توفير التمويل الميسر لدعم المرونة المناخية، مؤكداً ضرورة دعم المجتمعات الأقل تسبباً في تغير المناخ والتي تعد الأشد تضرراً من تداعياته، وذلك بما يسهم في إنجاز تقدم ملموس في العمل المناخي وتقديم استجابة شاملة للتحدي العالمية.



وقال معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية، إن التمويل الذي خصصته دولة الإمارات "لصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة" يعكس التزامها بتعزيز جهود التمويل المستدام ودعم الدول الأكثر عُرضة لتداعيات تغير المناخ، مشيراً إلى أن وزارة المالية تضع في مقدمة أولوياتها تحديد الثغرات في التمويل المناخي والأخطار المحتملة على الاقتصادات الكبيرة بسبب تغير المناخ، وتقييم تأثير سياسات التخفيف على تدفقات رأس المال، وأكد معاليه أن الوزارة تعمل بشكل وثيق مع شركائها من منظمات التمويل الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، لتحسين التنسيق متعدد الأطراف بشأن إجراءات التمويل المستدام.

وقد تم إنشاء "الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة" في عام 2022 استجابة لضرورة تقديم دعم طويل الأجل إلى الاقتصادات ذات الدخل المتوسط والمنخفض والدول الأكثر عُرضة لتداعيات تغير المناخ. ويتضمن التمويل الميسر للفروض شروطاً أفضل ومناسبة للمقترض مقارنة بأسواق الديون، والتي تشمل أسعار فائدة منخفضة (أقل من سعر السوق)، أو منح المتلقي فترة سماح أو سداد مؤجل للفرض.

وزارة المالية تعمل بشكل وثيق مع شركائها من منظمات التمويل الدولية للتنسيق بشأن التمويل المستدام

ويعد ثلاثة أرباع الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي مؤهلاً للحصول على تمويل صندوق المرونة والاستدامة، بما في ذلك الدول الأعضاء ذات الدخل المنخفض والمتوسط والدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث تلقى الصندوق حتى الآن أكثر من 40 مليار دولار أمريكي من تعهدات حقوق السحب الخاصة، وموافقات على تلقّي 11 دولة لهذا التمويل.



شاهد الفيديو



شاهد الفيديو

مؤتمر الأطراف COP28 يحشد كافة الجهود لتعزيز موارد وآليات تمويل العمل المناخي

شكل مؤتمر الأطراف COP28 تظاهرة عالمية تم فيها اتخاذ قرارات تاريخية لجهة تحفيز موارد التمويل المناخي من حيث حشد جهود الدول والمنظمات والمصارف والجمعيات بهدف تعزيز إيجاد آليات تمويل العمل المناخي في مواجهة التغير المناخي الذي يهدد الكرة الأرضية. بهدف الحفاظ على كوكب الأرض، وحماية البشرية من تداعيات التغيرات المناخية. وتم وضع التعهدات الداعمة لجهود تمويل العمل المناخي، كما تم إطلاق مجموعة من الإعلانات والتعهدات غطت جميع موضوعات تمويل العمل المناخي، بما يشمل الآليات ورصد الموارد وجمع التبرعات.

دعم عالمي غير مسبوق للإعلانات والتعهدات

حظيت التعهدات والإعلانات الجديدة التي تم إصدارها في COP28 بدعم عالمي غير مسبوق، وتم إطلاق ثمانية إعلانات جديدة من شأنها أن تساعد في تطوير مختلف جوانب المنظومات الاقتصادية العالمية. وتشمل هذه الإعلانات الأولى من نوعها عدة مجالات مثل الصحة، والنظم الغذائية والزراعة المستدامة والعمل المناخي، وتعزيز القدرة الإنتاجية لمصادر الطاقة المتجددة، ورفع كفاءة الطاقة، إلى جانب مبادرات لخفض الانبعاثات من الصناعات كثيفة الانبعاثات والهيدروجين، والتبريد، وتزايدت أعداد الدول الداعمة لهذه الإعلانات والتعهدات.

الإمارات تطلق صندوقاً تحفيزياً "ألتيرا"

أطلقت دولة الإمارات في إطار التمويل المناخي صندوقاً تحفيزياً تحت اسم "ألتيرا"، بقيمة 110 مليار درهم (30 مليار دولار)، للتركيز على جذب وتحفيز التمويل لدول الجنوب العالمي.

الصندوق الاستثماري للصلابة والاستدامة

أعلنت دولة الإمارات عن تخصيص 735 مليون درهم (200 مليون دولار) حقوق السحب الخاصة إلى "الصندوق الاستثماري للصلابة والاستدامة" التابع لصندوق النقد الدولي بهدف تعزيز المرونة المناخية في البلدان النامية، وخصصت أيضاً 550 مليون درهم (150 مليون دولار) للأمن المائي.

تعهدات البنك الدولي

أعلن البنك الدولي عن زيادة قدرها 33 مليار درهم (9 مليارات دولار) سنوياً لتمويل المشروعات المرتبطة بالمناخ، وذلك بعد تفعيل الصندوق الخاص بمعالجة أضرار تغير المناخ، وتجاوز المبلغ الإجمالي لتعهدات البنك الدولي 792 مليون دولار.

تعهدات مالية

تم الإعلان عن التعهد بنحو 3.5 مليار دولار لتجديد موارد صندوق المناخ الأخضر، والتعهد بمبلغ 2.9 مليار دولار للصحة، والالتزام بحوالي 3.1 مليار دولار لتطوير النظم الغذائية، وتم التعهد بـ 2.6 مليار دولار لحماية الطبيعة، و467 مليون دولار للعمل المناخي في المدن، وتخصيص 1.2 مليار دولار للإغاثة والتعافي والسلام.

التمويل في مجال الطاقة

تم جمع 5 مليارات دولار لزيادة القدرة الإنتاجية لمصادر الطاقة المتجددة، و1.2 مليار دولار للحد من انبعاثات غاز الميثان، كما تم التعهد بمبلغ 568 مليون دولار لتحفيز الاستثمارات في تصنيع معدات الطاقة النظيفة.

بنوك التنمية متعدّدة الأطراف تتعهد بتقديم تمويل مناخي جديد قيمته أكثر من 180 مليار دولار



اجتمعت بنوك التنمية متعدّدة الأطراف في مؤتمر الأطراف COP28 وأعلنت عن التزامها بتحقيق أعلى الطموحات المناخية وتعهّدت بجمع وتحفيز أكثر من 180 مليار دولار من التمويل المناخي. وأعلن بنك التنمية للبلدان الأمريكية خلال COP28 عن زيادة تمويله المخصص للعمل المناخي ثلاث مرات ليصل إلى أكثر من 150 مليار دولار على مدى العقد القادم، وتعهّد أيضاً بتقديم تمويل إضافي بقيمة 5 مليارات دولار لتنفيذ مشروعات التنمية المستدامة في منطقة الأمازون، بالإضافة إلى برنامج ضمان لتوسيع القدرة الإقراضية بمقدار 450 مليون دولار، وتقديم تمويل تحفيزي بقيمة مليار دولار للحفاظ على الطبيعة ودعم العمل المناخي من خلال توفير قروض ميسرة في حال نجحت تلك الدول في تحقيق الأهداف المنشودة. وتعهّد أجاى بانغا، رئيس مجموعة البنك الدولي، بزيادة التمويل المناخي ليصل إلى 45% بحلول عام 2025، وتوفير 40 مليار دولار سنوياً، أي ما يقدر بزيادة 9 مليار دولار كل عام عن الأعوام السابقة. كما أعلن البنك الدولي عن تقديم 5 مليارات دولار لدعم 100 مليون شخص في أفريقيا من خلال الاستثمار في مشروعات الطاقة النظيفة خلال العقد الجاري. وبحلول عام 2030، تحتاج الدول ذات الاقتصادات الناشئة والنامية إلى أكثر من 2.4 تريليون دولار سنوياً من التمويل المناخي.

تعهدات بنوك التنمية متعددة الأطراف تضمنت ما يلي:

- إعلان بنك التنمية الآسيوي عن تقديم 10 مليار دولار من التمويل المناخي لدولة الفلبين بين عامي 2024 و2029.
- التزام البنك الإسلامي للتنمية بتمويل مناخي بقيمة مليار دولار لدعم موضوع التكيف في دول النزاع.
- إطلاق بنك التنمية الأفريقي تسهيلات بقيمة 175 مليون دولار لدعم البنية التحتية الخضراء في أفريقيا، بالإضافة إلى تمويل بقيمة مليار دولار لتوفير التأمين ضد تداعيات المناخ لأكثر من 40 مليون مزارع في جميع أنحاء أفريقيا.
- إعلان البنك الدولي عن دعم 15 دولة من خلال برامج وطنية لخفض انبعاثات غاز الميثان الناتجة عن إنتاج الأرز، وتربية الماشية، والنفايات، بما يصل إلى 10 ملايين طن على مدى السنوات الخمس إلى السبع المقبلة.
- إعلان البنك الدولي أيضاً عن دعمه إصدار شهادات لأرصدة الكربون المخصصة للغابات في 16 دولة، بهدف توليد 24 مليون رصيد بحلول العام المقبل و125 مليون دولار خلال خمس سنوات.
- إعلان صندوق النقد الدولي، وبنك التنمية الآسيوي، وبنك الاستثمار الأوروبي، ومؤسسات مالية دولية أخرى، بالتعاون مع حكومة بنغلاديش، عن منصة وطنية للمناخ والتنمية في بنغلاديش. تلتزم هذه المنصة بتدشين مجموعة مشاريع قوية تعمل على إدماج استراتيجية تمويلية لتعزيز قدرة الدولة على التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها.
- إعلان البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وبنك الاستثمار الأوروبي، وشركاء آخرون بالتعاون مع مقدونيا الشمالية عن منصة وطنية لتحقيق انتقال منظم ومسؤول وعادل في قطاع الطاقة في مقدونيا الشمالية لدعم الاستثمارات والسياسات والمساعدة الفنية لتوسيع نطاق مصادر الطاقة النظيفة بشكل سريع.
- تعهدت دولة الإمارات، خلال COP28، بمبلغ 200 مليون دولار من حقوق السحب الخاصة لدعم "صندوق الصلابة والاستدامة" التابع لصندوق النقد الدولي.

وبعدّ مبدأ "بنوك التنمية متعددة الأطراف الأفضل والأكثر والأجرأ" عاملاً أساسياً في إعلان COP28 بشأن الإطار العالمي لتمويل المناخ الذي أطلقتته الإمارات خلال القمة العالمية للعمل المناخي، وتمت الموافقة على الإعلان من قبل الهند، وفرنسا، وبربادوس، وكينيا، وغانا، وألمانيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، والسنغال، وكولومبيا. ويدعو الإعلان الدول المانحة إلى اتخاذ إجراءات طموحة بشأن تمويل المناخ.

وأكد معالي الدكتور سلطان أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة رئيس مؤتمر الأطراف COP28، أنه تماشياً مع رؤية القيادة في دولة الإمارات، تعمل رئاسة المؤتمر على دعم التعاون بين الجهات والمؤسسات المعنية لتوفير التمويل المناخي للجمع، وتأمين الاستثمارات اللازمة وتحقيق نقلة نوعية في العمل المناخي لبناء مستقبل أفضل للأجيال الحالية والقادمة.

وأشاد معاليه بالتقدم المحرز في حجم التمويل المناخي خلال COP28، منوهاً باستجابة بنوك التنمية متعددة الأطراف لدعوة رئاسة المؤتمر إلى توفير التمويل المناخي بشروط ميسرة وتكلفة مناسبة، مشيراً إلى أن التركيز على إنجاز العمل اللازم خطوة بخطوة يؤدي لتحقيق نتائج ملموسة وفعالة، معرباً عن ثقته بأن الجهود المكثفة التي قامت بها هذه المؤسسات خلال COP28 ستشكل ركيزة أساسية لأنشطتها في السنوات القادمة.

ودعا معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية بنوك التنمية متعدّدة الأطراف وصندوق النقد الدولي إلى القيام بدور رئيسي لتنفيذ الإطار العالمي لتمويل المناخ الذي أطلقتته دولة الإمارات ومجموعة من أبرز قادة العالم، وأضاف معاليه: "أشيد بالتقدم المحرز في تنفيذ مبادئ هذا الإطار، حيث قدّمت بنوك التنمية متعدّدة الأطراف حوالي 100 مليار دولار من التمويل المناخي في العام الماضي، وشهدنا في دبي إعلانها مجموعة من التعهّدت الطموحة لتحقيق أهداف التمويل المناخي المنشودة، وهو ما يمثّل خطوة مهمة لتحقيق نقلة نوعية ومواصلة بناء الزخم والطموح".

حصيلة التمويل والتعهدات المالية للعمل المناخي من حكومات ومستثمرين ومؤسسات خيرية

الصندوق العالمي للمناخ المختص بمعالجة الخسائر والأضرار **792 مليون دولار**

صندوق المناخ الأخضر **3.5 مليار دولار**

زيادة القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة **5 مليارات دولار**

تحفيز الاستثمارات في تصنيع معدات الطاقة النظيفة **568 مليون دولار**

مساهمات مالية من بنوك التنمية متعدّدة الأطراف **31.6 مليار دولار**

الحدّ من انبعاثات غاز الميثان **1.2 مليار دولار**

التمويل المناخي من دولة الإمارات **أكثر من 30 مليار دولار**

تطوير النظم الغذائية والزراعة **3.1 مليار دولار**

حماية الطبيعة **2.6 مليار دولار**

الصحة **2.9 مليار دولار**

المياه **150 مليون دولار**

الإغاثة والتعافي والسلام **1.2 مليار دولار**

العمل المناخي الوطني **467 مليون دولار**

لمحة عن مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة COP28

30 نوفمبر - 12 ديسمبر 2023

- أكبر حدث مناخي على مستوى العالم
- اجتمعت فيه 198 طرفاً
- حضره 180 من رؤساء الدول والحكومات
- شارك فيه آلاف المسؤولين الحكوميين والمنظمات
- حضر فعالياته 500 ألف مشارك

بنوك الإمارات الوطنية تتعهد بتقديم تمويل مستدامة بقيمة تريليون درهم



تعهدت بنوك وطنية في اتحاد مصارف الإمارات بتقديم تمويل مستدام بشكل جماعي بأكثر من تريليون درهم أي ما يعادل 270 مليار دولار بحلول عام 2030، وذلك على هامش فعاليات يوم التمويل، حيث نظم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي فعالية جمعت اتحاد مصارف الإمارات والمصارف الوطنية بهدف دعم طول التمويل المستدام ودفع التعاون الدولي لتحقيق مستقبل مستدام، وتم خلالها إطلاق مبادرة القطاع المصرفي في دولة الإمارات والمتمثلة في تقديم تسهيلات تمويلية بقيمة تريليون درهم لدعم الاستدامة بحلول عام 2030.

نُظم هذا الحدث بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، وحضرته كريستالينا غورغييفا، مدير عام صندوق النقد الدولي، ورافي مینون، مدير عام سلطة النقد السنغافورية، ومارك كارني، المبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بالعمل والتمويل المناخي، وبحضور الخبراء والمختصين.

التخصيص الاستراتيجي لرأس المال

ومن جهته أكد الدكتور سلطان أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة ورئيس مؤتمر الأطراف COP28 خلال الفعالية أن مشاركة القطاع المالي الفعالة تعد عنصراً حاسماً لتحقيق طموحاتنا المشتركة في مجال التغيير المناخي، إذ تضمن بقاء الهدف الحاسم المتمثل في تحقيق 1.5 درجة مئوية، في متناول أيدينا. كما يتوقف تحقيق الحياد المناخي (Net Zero) على التخصيص الاستراتيجي لرأس المال بحيث يكون موجهاً نحو الاستثمارات البيئية المستدامة والمقاومة للتغير المناخي. ويشكل إعلان البنوك الإماراتية الرئيسي اليوم مظهراً قوياً للالتزام الإمارات بالقيادة من خلال تقديم المثال العملي، بتوفير طول فعالة للاستدامة والأزمة المناخية. ويعتبر هذا الالتزام عن نهج متجدد وفاعل في تحديد أهداف طموحة لإعادة توجيه الموارد المالية نحو الحلول والتكنولوجيا الخضراء والمسؤولة والمستدامة. وتعتبر هذه المبادرة الجريئة سابقة قوية لجهات دولية أخرى لبذل الجهود المطلوبة لتحقيق أهداف مماثلة. إن التعاون على هذا النطاق أمر حيوي لدفع الزخم اللازم لمواجهة التحديات المقبلة.

رفع سعر الكربون

صوّتت مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا غورغييفا أن صندوق النقد الدولي حريص على تحقيق أكبر حافز لتخفيض انبعاث الكربون، والذي يتمثل في تسعير الكربون، حيث أشارت إلى أنه: "يجب أن يستمر ارتفاع تسعير الكربون إذا ما رغبتنا في تخفيض الانبعاثات".

تطوير التمويل الأخضر والمستدام

أكد خالد محمد بالعمي، محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، على دور النظام المالي لدولة الإمارات في تطوير التمويل الأخضر والمستدام، والتركيز على تحقيق النمو والتطور ودعم الحلول الابتكارية وحماية المرونة وأهمية التكنولوجيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يمكن للتمويل المستدام أن يسخر الرقمنة والابتكار لتحقيق تقدم أكثر سهولة وكفاءة وفعالية من حيث التكلفة لتعزيز التحول العالمي إلى الاستدامة والتكيف مع تغير المناخ. وأضاف: "يعزز هذا الجهد التعاوني بين مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ورئاسة مؤتمر الأطراف COP28 التزامنا بتعزيز طول التمويل المستدام على نطاق عالمي، ويؤكد الدور الكبير الذي تقوم به دولة الإمارات والعالم من أجل تسخير جهود التمويل في مواجهة تحديات الاستدامة العالمية. وبينما نواجه التحديات التي يفرضها تغير المناخ، فمن الضروري أن يلعب القطاع المالي دوراً محورياً في تعزيز الحلول المبتكرة وضمان المرونة".

تعميق وتسريع التحول

أعلن عبد العزيز الغرير، رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات عن مبادرة القطاع المصرفي في دولة الإمارات، بتوفير تسهيلات تمويلية بقيمة تريليون درهم بحلول عام 2030، من أجل تعميق وتسريع التحول إلى الممارسات المستدامة في القطاع المصرفي والمالي، مما يؤدي إلى تعزيز طموحات التمويل المستدام في دولة الإمارات، وترسيخ التحول المستدام وتمكين العمل المناخي.

دور الرقمنة

أكد مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي خلال الفعالية على دور الرقمنة والابتكارات التكنولوجية المتقدمة في دفع العمل المناخي العالمي والتمويل المستدام، حيث تم إلقاء الضوء على الحلول التكنولوجية والمشاريع المتقدمة التي طرحتها المبادرة العالمية "الإمارات للتسارع التقني COP28" التي أطلقها المصرف المركزي بالتعاون مع بنك التسويات الدولية، ومعهد الإمارات المالي، ورئاسة مؤتمر الأطراف COP28 بهدف تطوير حلول تكنولوجية مبتكرة في التمويل المستدام لتوسيع نطاق العمل المناخي.

تقليل الانبعاثات

أكد مارك كارني المبعوث الخاص للأمم المتحدة للعمل المناخي أن خطط التحول في الطاقة تتفوق على عدم اتخاذ أي خطوة، حيث ينبغي بناء خطط لمعالجة المشكلات، ففي دولة الإمارات، أرى مؤسسات مالية رائدة مثل بنك أبوظبي الأول تقوم بمتابعة خططها التحولية، مؤكداً أنه لا ينبغي لنا أن ننظر عقداً من الزمن بعد ليكون لدينا خطاً تحولية. وأشاد كارني بجهود رئاسة مؤتمر الأطراف COP28 لمواجهة تحديات المناخ المتعلقة بالانبعاثات، بالإضافة إلى الحاجة لمضاعفة قدرة الطاقة المتجددة ثلاث مرات، وهو الهدف الرئيسي لهذا المؤتمر، وأكد أن هناك حاجة إلى إيجاد تريليون دولار إضافية سنوياً للعالم الناشئ والنامي، وأثنى على صندوق ألتيرا وهي أداة تمويل المناخ، مثل صندوق المرونة والاستدامة في إيجاد طرق مبتكرة لتحقيق نطاق واسع، وهذا رأس مال كبير وواسع النطاق للعالم النامي الناشئ لتسريع عملية التحول.